بعد تخصيص الحكومة ٣ بالمئة من الموازنة العامة لتسليح الجيش

النزاهة: صفقة فساد للدفاع بـ٤٥٠ مليون دولار

كشفت لجنة النزاهة البرلمانية عن وجود فساد مالي بقيمة 450 مليون دولار في صفقة الأسلحة الموقعة بين وزارة الدفاع وجمهورية اوكرانيا.

وقال عضو اللجنة النائب جواد الشهيلي "في آخر استضافة لمفتش عام وزارة الدفاع، كشفنا وجود فساد في صفقة الدبابات والأسلحة التي عقدتها وزارة الدفاع مؤخرا مع جمهورية اوكرانيا لتزويد الوزارة".

واضاف الشهيلي في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب ان "المفتش العام لوزارة الدفاع اعترف اثناء الاستضافة بوجود تلاعب بهذه الصفقة"، مؤكداً ان "اللجنة رفعت تقريرها الى هيئة النزاهة لاتخاذ اللازم".

□ بغداد / اياد التميمي

واوضح الشهيلي ان "قيمة الصفقة التي كشفتها لجنة النزاهة تقدر بنحو ٤٥٠ مليون دولار كانت مخصصة لتسليح الجيش من دبابات ومعدات عسكرية اخرى".

الا ان الشهيلي استبعد ان تقوم هيئة النزاهة بفتح تحقيق بهذا الأمر كون ان للتوافقات السياسية كلمة أقوى من كشف المفسدين.

وتابع الشهيلي ان "الملفات التي بحوزة لجنة النزاهة تشير الى تورط وزارة الدفاع بأكثر من ملف مطالبا رئاسة الوزراء ومكتب القائد العام للقوات المسلحة ان يتم عرض اي صفقة خصوصا تلك المتعلقة بحماية ارواح المواطنين على اللجان المختصة في مجلس النواب للتأكد من سلامتها".

مستدركا حديثه بالقول ان "تقرير لجنة النزاهة بخصوص ملف صفقة الطائرات الكندية وجهاز السونار سيتم عرضهم على رئاسة البرلمان مرجحا ان يقرأ التقرير في احدى جلسات مجلس النواب للكشف عن المفسدين امام النواب".

واتهم الشهيلي الحكومة بالضغط في اتجاه عدم فتح ملفات الفساد المكتشفة من قبل لجنة النزاهة النيابية.

وأضاف الشهيلي إن " الحكومة غير راضية عن فتح لجنة النزاهة لكثير من ملفات الفساد وذلك لوجود شخصيات متنفذة داخل الحكومة تضغط باتجاه غلق تلك الملفات"، مشيرا إلى أن " لجنة النزاهة كشفت عشر ملفات فساد في عدد من الوزارات وان فتح تلك الملفات سيثبت تورط عدد من الخصيات المهمة في الحكومة الحالية بالتورط بقضايا فساد مالي وإداري لهذا نلاحظ التلكؤ في التحقيق من قبل الحكومة في هذه الملفات".

وتابع النائب عن كتلة الأحرار ان " لجنة النزاهة تعاني من عدم وجود تنسيق مشترك بينها وبين الجهات القضائية والتنفيذية المختصة بمكافحة ومحاربة الفساد".

وأشار الشهيلي أن اللجنة بصدد فتح جميع الملفات التي تتعلق بالفساد الإداري والمالي السابقة والحالية وهناك ملفات خطيرة سوف تفتح خلال الايام القليلة المقبلة في ما يتعلق بوزارة الدفاع والتي تشير الى تورط بعض المسؤولين. وهناك مسؤولون قدموا استقالاتهم خوفا من التحقيق معهم، واخرون هربوا خارج البلاد لتفادي التحقيقات".

ونفى الشهيلي ما تناولته بعض وسائل الاعلام عن تغاضي اللجنة عن بعض قضايا الفساد السابقة مشددا على إن اللجنة عازمة على فتح جميع الملفات وسيتم التحقيق ايضا مع المحافظين الذين ثبث تورطهم بقضايا فساد اداري ومالي.

وتعزو قوى وشخصيات سياسية اسباب التدهور المستمر في مستوى الخدمات المقدمة وعلى جميع الاصعدة الى تفشي الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة المختلفة.

من جانبه قرر مجلس الوزراء العراقي، الثلاثاء، تخصيص نسبة لاتقل عن ٣٪ من الموازنة العامة لمشتريات الأسلحة، مؤكدا أن وزارة المالية ستتولى العملية بدءاً من العام المقبل ٢٠١٣.

وقال المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في بيان صدر عن مكتبه وتلقت" المدى"، نسخة منه، إن "مجلس الوزراء قرر خلال جلسته الاعتيادية الـ٣٩ التي عقدت، امس، تخصيص ما لا يقل عن نسبة ٣٪ من الموازنة الاتحادية لتأمين مشتريات الأسلحة والمعدات العسكرية لوزارة الدفاع ".

وأضاف الدباغ أن "وزارة المالية ستتولى مراعاة ذلك في تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية للعام المقبل ٢٠١٣"، مؤكدا أن "مجلس الوزراء أوعز إلى وزارة الدفاع بتحديد مشترياتها آنفاً سنوياً وعرضها على اللجنة الوزارية للأمن الوطني لإقرارها".

وكان رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي دعا، في (٢١ أب الماضي)، خلال استقباله لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأميركي الجنرال مارتن ديمبسي، الحكومة الأميركية للإسراع بتسليح القوات العراقية بما يساعدها على تأمين سيادة العراق، فيما أكد ديمبسي استعداد الولايات المتحدة لبحث حاجات العراق كافة في مجال الدفاع بما يؤمن وحدته واستقلاله.

وذكرت صحيفة كيف بوست الأوكرانية تصريح السفير العراقي في اوكرانيا شورش خالد سعيد "أن بغداد وكييف وقعا اتفاقية في مجال التعاون العسكري والتقني بين العراق وأوكرانيا".

مضيفا انه "ومنذ أيام الاتحاد السوفيتي السابق فان العراق وأوكرانيا كانت لديهما علاقات طويلة الأمد في مختلف المجالات الثقافية والتجارية والاقتصادية والسياسية والدفاعية".

وتابع السفير نقلا لما نشرته الصحيفة الاوكرانية انه"ومنذ الإطاحة بنظام صدام ساهمت القوات الأوكرانية في حفظ السلام في البلاد حيث كانت جزءا من قوات التحالف الدولية في العراق وقد ساهم المستوى العالي من المهنية بإقامة علاقات طيبة بين البلدين".

وأشار السفير إلى أن " أوكرانيا لديها الكثير من الخبرة في مجال تدريب العسكريين كما أن المعدات العسكرية لديهم ذات قوة وجودة عالية وهذا هو سبب اهتمام الحكومة العراقية بتطوير التعاون مع أوكرانيا في مجال الصناعة.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

أمن المالكي نصف ميزانية المغرب

كان هناك اليوم اعلان مهم لحكومتنا يتعلق بـ"فلوس" التسليح، والخبر بمجمله يعني ان العراق صار ينفق على ملف الامن نحو نصف ميزانية بلد كبير مثل المغرب! كما ان العراق مستعجل جدا للحصول على قذائف دبابات، حتى ان امريكا اضطرت الى التبرع ببعض ذخيرتها ارضاء لاستعجال السلطان.

مبدئيا فإن موازنة البلاد للعام الحالي خصصت نحو ١٤ مليار دولار أمريكي لموازنة الداخلية والدفاع، ونحو مليار آخر نفقات الامن الوطني والمخابرات ومكتب القائد العام ومكافحة الارهاب..الخ. اي اننا خصصنا ١٥ مليار دولار لشؤون الأمن. اما السيد باراك اوباما فقام بإهداء ملياري دولار كمساعدات عسكرية، فصار مجموع ما حظي به امننا من مال، ١٧ مليار دولار.

لكن كل هذه المبالغ الكبيرة لم تجعل حكومتنا تشعر بالأمان الكافي والاستقرار فقررت تخصيص فلوس اضافية وكثيرة، اذ ان السيد علي الدباغ عرض لنا بيانه الاسبوعي عن قرارات مجلس الوزراء الذي يجتمع كل ثلاثاء، معلنا ان الحكومة قررت ان لا تقل مشتريات الأسلحة سنويا عن نسبة ٣ في المائة من الموازنة، وهذا يعني نحو ٥ مليارات دولار سنويا، "نظرا للحاجة المتزايدة الى الشعور بالأمان".

وهكذا فان مجموع ما خصص لشعور حكومتنا بالأمان سيصبح نحو ٢٢ مليار دولار ومليون جندي وشرطي و١٤ جهاز مخابرات ومعلومات. ١٤ مليارا للداخلية والدفاع، ومليار للباقين من مخابرات وامن وطني..الخ. و٢ مليار من الرئيس اوباما، و٥ مليارات على الاقل للتسلح سنويا.

ولعبة الارقام التي تفزعني في بلد عجز عن رفع القمامة من شوارعه، جعلتني اقوم بـ"غوغلة" ميزانية بلد كبير مثل المغرب، وعدد سكانه اكثر من العراق. وتأتيك وكالة رويترز بالنبأ اليقين مؤكدة ان موازنة المغرب المالية لهذا العام لم تتجاوز ٤٠ مليار دولار امريكي. وهذا يعني ان الدولة العراقية ولكي تشعر بالأمان، عليها ان تنفق أكثر من نصف ميزانية المغرب، اي ٢٢ مليار دولار على شؤونها العسكرية.اي ان رجلا يحكم ٢٨ مليون عراقي، عليه لكي يشعر بالامان، ان ينفق على سلاحه ورجاله ما يعادل نصف الميزانية التي يعيش بها ٣٥ مليون مغربي مدنيين وعسكريين، نساء ورجالا، شيبا وشبانا.

اما اصدقاؤنا الامريكان فهم متحمسون لقصة الانفاق العسكري المتزايد كما يبدو. وحسب بعض الاخبار التي قرأناها فإن العراق تسلم دبابات امريكية ولم يتسلم ذخيرتها. اي انها دبابات بلا صواريخ، او ان العتاد نفد خلال التدريب والمناورات. المصنع الامريكي يقول لحكومتنا: خلال شهرين ستكون طلبيتكم من قذائف الدبابات جاهزة. وحكومتنا ترد: لكننا مستعجلون ونريد تذخير الدبابات بالقذائف فورا. يستمع مسؤول امريكي كبير الى هذا الحوار ويسارع الى حل الاشكال. لقد تبرعت واشنطن بجزء من ذخيرتها في افغانستان، كي تملأ دبابات رئيس حكومتنا بالقذائف، الى ان ينتهي المصنع الامريكي من صناعة قذائفنا. والمهم ان لا يظل ساستنا يحدقون في دبابات عاجزة عن قصف احد، وأن لا يؤثر ذلك على شعورهم العميق بالامن.

ان امتلاكنا لاسلحة امريكية هو نموذج نادر للاخبار المفرحة بالتأكيد. وهذا يجعلنا اقرب الى الدول الكبرى منا الى محور كوريا الشمالية وفنزويلا وكوبا (حتى لا نذكر دولا اخرى ويزعل بعض القراء). لكن ان نحتاج الى نصف ميزانية المغرب كي يشعر سلطاننا بالامان، فهذا امر يخيفنا جميعا.

خلال الاعوام الماضية انشغلت حكومتنا ببناء ارصفة كثيرة وهدمتها واعادت رصفها. ثم انشغلت ببناء ملاعب كثيرة كثيرة. واليوم هي مشغولة ببناء مجسرات كثيرة كثيرة ايضا. احد الاصدقاء يستغرب من عدد المجسرات من بغداد الى البصرة في بلد بلا كهرباء، ويسأل: حين يقيمون مجسرا فوق كل تقاطع بماذا سينشغلون هذه المرة، بعد ان اتخمنا بالارصفة والملاعب؟ ويبدو ان ارقام الميزانية ستجيب بسرعة على وقع اموال النفط المتزايدة، بأن حكامنا سينهمكون في شراء الاسلحة هذه المرة. ترقبوا اذن ولادة طبقة جديدة من التجار، اخطر من سابقيهم، وهل هناك اسهل وأربح من "تسوق البارود"؟

وترقبوا ايضا ولادة جديدة لساستنا. فقد امضوا ١٠ اعوام وهم غير قادرين على قصف احد، اي انهم جربوا ان ينقصفوا، ولم يجربوا ان يقصفوا. اما اليوم فإن المزيد من المال سيعني ان ساستنا سيجربون لاول مرة الشعور بأنهم قادرون على اطلاق النار، برا وبحرا وجوا. والسياسي الذي يقصف غير السياسي الذي لا يقصف. انها ولادة جديدة للسلطان تعادل نصف ميزانية المغرب.

العراقية تطالب باجتثاث مدحت المحمود و(٢٥) ضابطاً كبيراً

□ بغداد/خاص المدى

طالبت القائمة العراقية باجتثاث رئيس مجلس القضاء الاعلى مدحت المحمود وعدد من القيادات الأمنية والتي يصل عددها الى (٢٥) ضابطا لشمولها باجراءات المساءلة والعدالة،مطالبة هيئة المساءلة والعدالة بتطبيق إجراءاتها دون تميز بين مكونات المجتمع العراقي. في حين اعتبرت لجنة المساءلة والعدالة مطالبة العراقية بذلك ردة فعل جراء اجتثاث (٣٠) قاضيا من محافظتي نينوى وديالى

وقال المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا "ان العراقية مع مبدأ انهاء ملف المساءلة والعدالة من الحياة السياسية العراقية كون ارادة المشرع العراقي قد كتبت اجراءات اجتثاث البعث في الاحكام الانتقالية فضلا عن ذلك ان اتفاقية اربيل اوصت بإنهاء هذا الملف".

وأضاف في مؤتمره الصحفي الذي عقده في مبنى البرلمان وحضره مراسل "المدى""ان في حال تطبيق اجراءات المساءلة لا ان تشمل محافظات وتستثني اخرى،مطالبا الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة باجتثاث بعض القيادات الامنية كونهم مشمولين باحكام قانون(١٠) لسنة ٢٠٠٨ ومخاطبة مكتب القائد العام للقوات المسلحة ووزارتي الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات والامن الوطني ومكافحة الارهاب لاخراجهم من الخدمة ومحاسبة من قام بإعادتهم للخدمة مع علمه بشمولهم بالقانون اسوة بقرارات هيئة المساءلة بحق قضاة محافظتي نينوى وديالى".

وتابع الملا "ان القيادات المشمولة باجراءات المساءلة والعدالة هم كل من الفريق اول ركن عبود كنبر هاشم خيون وموحان حافظ فهد نصير الفريجي وقاسم عطا زاعل فرج المكصوصي اضافة الى الفريق طالب شغاتي ضاري حمد الكناني واللواء الركن عبد الامير كامل عبد الله مزعل والفريق الركن رعد هاشم كاظم شبيب وعبد الكريم عبد الرحمن يوسف والفريق اول علي غيدان مجيد هندي واحمد هاشم عودة سلطان واللواء الركن عبد الامير رضا محمد خالد وعثمان علي فرهود الغانمي وحسن كريم خضير عباس الساعدي ومهدي صبيح هاشم وقاسم جاسم نزال كعيد وعلي جاسم محمد حسن والعميد الركن حامد محمود كمر كرم وضياء كامل الدنبوس واللواء الركن قاسم خلف رحيمة نبات والعميد الركن حسن حمد مهوس مهواش وعبد الحسين علي حسن كاظم وناصر احمد غنام داود وسيد سلمان واحسان نافع ناصر،اضافة الى رئيس مجلس القضاء الاعلى مدحت المحمود". وفي مقابلة مع "المدى" ذكر قيس الشذر وهو رئيس لجنة المساءلة والعدالة البرلمانية "ان لجنته بصدد تعديل قانون هيئة المساءلة وتيسير فقراته بما يتلاءم ويشرك اكبر عدد من المشمولين بالعودة الى مهامهم الطبيعي دون ضغوطات والذين لم تتلطخ اياديهم بدماء الشعب العراقي".

وزاد"ان شمول بعض الفئات دون اخرى وعلى وجه التحديد اجتثاث قضاة الموصل وديالى ولد ردة فعل للقائمة العراقية لتطالب باجتثاث بعض القيادات الامنية وكوادر قضائية،لافتا الى ان هناك اجراءات سابقة لهيئة المساءلة بحق مصفى بيجي بل حتى دار النهرين لم تسلم من هذه الاجراءات التعسفية". من جانبه،اعتبر ائتلاف دولة القانون اجراءات هيئة المساءلة والعدالة قانونية ودستورية،داعيا مؤسسات الدولة الى تطبيق هذه الاجراءات بجميع المشمولين بهذا القانون".

وقال النائب جبار الكناني"ان قرارات هيئة المساءلة والعدالة ملزمة لانها نابعة من القانون وتستند الى الدستور العراقي،وبالتالي على كافة مؤسسات الدولة تنفيذ قرارات هذه الهيئة بلا استثناء،لافتا الى ان الاستثناءات تكون وفق المادة(١٢)من قانون الهيئة والتي تقتضي برفع الأسماء الى مجلس الوزراء ومن ثم المصادقة عليها في مجلس النواب وبعد المصادقة تمارس عملها الطبيعي عدا هذا جميع الاستثناءات ملغاة وغير دستورية". وأشار الكناني وهو عضو في لجنة المساءلة والعدالة النيابية"ان بعض هذه الأسماء مشمولة بإجراءات المساءلة والعدالة وقسم منها تم استثناؤها استنادا الى قانون اجتثاث البعث السابق الذي كان يقتضي موافقة رئيس الوزراء على هذه الاستثناءات اما قانون الهيئة الحالي يتوجب الاستثناء فيه الحصول على موافقة مجلس النواب".

وبشان اجتثاث (٣٠) قاضيا من محافظتي ديالى ونينوى، اوضح الكناني قائلا "ان هؤلاء القضاة لم يجتثوا لكن تم تطبيق فقرة عدم تسلم منصب قيادي في الدول واكثرهم باقون ويمارسون جميع صلاحياتهم باستثناء الذي هو عضو بدرجة فرقة في حزب البعث المحظور ستتم إحالته الى التقاعد او الى ممارسة مهامه في دوائر اخرى".

الكتل السياسية: لم نر...لم نسمع...لن نتكلم دون ضمانات

لغز ورقة الإصلاح... أسرارها بيد التحالف الوطني

□ بغداد/وائل نعمة

حصلت "ورقة الاصلاح " المقدمة من قبل التحالف الوطني كحل للازمة السياسية العالقة بين اطراف الحكومة ومعارضي رئيس الوزراء نوري المالكي داخل بغداد وفي اقليم كردستان على اعلى نسبة تأويلات وتصريحات دون ان يستلم اي طرف من الأطراف المتخاصمة نسخة مكتوبة بخط يد او بالة طباعة. المتتبع للوضع السياسي العراقي المتميز يكتشف انه منذ المؤتمر الصحفي الذي عقده الجعفري بمكتبه في يوم ٦ تموز الماضي واعلن فيه اكمال ورقة الاصلاح السياسي من قبل التحالف الوطني وطرحها على الكتل السياسية بدأت تصريحات المسؤولين والنواب تتناقض دون ان نحصل على تفاصيل الورقة بشكل دقيق. ردود الفعل الاولى على الورقة جاءت من داخل التحالف نفسه،حيث اعلن التيار الصدري المنسحب مؤخرا من خيار حجب الثقة عن رئيس الوزراء والرافض لفكرة استجوابه داخل البرلمان بان ورقة الاصلاح ليست مبادرة حقيقية.

وأكد النائب جواد الحسناوي عن تيار الاحرار ضمن التيار الصدري في تصريحات صحفية سابقة ان "ورقة الإصلاح التي يعلن عنها التحالف الوطني بعيدة جدا عن مسألة الإيمان بالإصلاح"، مبينا أنه "لا توجد مبادرة حقيقية لحل الأزمات في العراق وما يدور حول بنود الورقة، ما هو إلا محاولة لكسب الوقت من أطراف سياسية معلومة".

فيما تعرض القائمة العراقية على الورقة ويشبه احد نوابها ورقة الاصلاح بـ"الجعجعة التي لا يرى طحينها لعدم جدواها".مطشر السامرائي العضو في العراقية قال في وقت سابق ان ورقة الاصلاح لا تمثل أكثر من مشروع لتمرير الوقت ليس الا ولن يرى أي طرف من الاطراف أي نتيجة لها". وأضاف ان "من يريد ان يصلح عليه ان يبادر الى رؤية واقعية وعملية لنوعية الاصلاحات التي ندعو اليها لا ان يتخذ الاصلاح حجة لتمديد عمل الحكومة". اما التحالف الكردستاني فكان اكثر واقعية في تصريحاته،حيث يقول النائب محسن السعدون لم نطلع بعد على مضمون ورقة الإصلاح التي أعلن عنها التحالف الوطني...و "الكردستاني لن يحكم على تلك الورقة قبل الإطلاع على مضمونها".

اما النائب عن ائتلاف دولة القانون احسان العوادي فيؤكد لـ"المدى " ان"ورقة الاصلاحات التي قدمت من قبل التحالف الوطني تلقى ترحيبا برلمانيا مقبولا من جميع الكتل لايجاد الحلول المناسبة للمشاكل. وفيما يتهم اطراف اخرى حكومة المالكي والتحالف الوطني بالسعي وراء اطالة عمر الحكومة التي بقي لها مايقارب السنة وعشرة اشهر من خلال التلويح بورقة اصلاح "مجهولة " يقول شاكر الدراجي عضو دولة القانون في مؤتمر صحفي ان، "المشككين بورقة الاصلاح يريدون اطالة عمر الازمة السياسي".داعيا المشككين الى "التخلي عن مصالحهم الشخصية والتعاطي مع ورقة الصلاح لانها الخيار الامثل لحل الخلافات السياسية".

ومؤخرا كشف الدراجي عن ان رئيس اللجنة الخاصة باعداد ورقة الاصلاح إبراهيم الجعفري سيسلم قادة الكتل السياسية ورقة الاصلاح التي اعدتها لجنته خلال الايام المقبلة. الامر الذي ينفيه باقي الكتل السياسية،حيث يقول خالد العلواني عضو القائمة العراقية بان القائمة لم تتسلم حتى اليوم اي نسخة من الورقة المعلنة.

العلواني اكد يوم امس في اتصال مع "المدى " ان " ورقة الاصلاح التي اعلن عنها التحالف الوطني مجرد دعاية اعلامية ولم نطلع عليها الى الان "، متابعا " تيار الاحرار وهو احد مكونات التحالف الوطني اشد المعارضين للورقة وهو يؤكد ايضا بانه لم يطلع عليها".

العلواني يرى ان التحالف الوطني لو كان جادا في السعي وراء الاصلاحات عليه ان يعود الى اتفاقية اربيل وان ينهي مساءلة الوزارات الامنية الشاغرة قبل ان ينتهي عمر الحكومة، مضيفا " العراقية تفضل العودة الى اتفاقية اربيل ولانرغب بعودة المفاوضات الى نقطة الصفر "، مشددا ان " اتفاقية اربيل التي على اساسها تم تشكيل الحكومة كانت مبادرة حقيقية للاصلاح ".

وتعتقد العراقية كما يقول العلواني بان الورقة هي مضيعة للوقت، متابعا " دعا رئيس الجمهورية جلال طالباني في الخامس عشر من كانون الثاني الماضي الى عقد اجتماع وطني،واختلفت الكتل في تسميته بين مؤتمر واجتماع ولقاء،واختلفوا في الهيئة التحضيرية واعداد ورقة لمناقشة الامور التي سيتداولها الاجتماع "، متابعا " لم نعد نثق بأي ورقة او مؤتمر،وحتى مبادرة الرئيس الجديدة لن تكون ناجحة لاننا جربنا الوعود السابقة بانعقاد مؤتمر وطني ولم تفلح ".

التحالف الكردستاني ايضا لايعرف سر "ورقة الاصلاح "، فيقول النائب عنها حسن جهاد " لم ير احد نواب التحالف الكردستاني ورقة الاصلاح،ولم نتعرف على محتواها ".

واضاف جهاد في حديث خص به "المدى" يوم امس " كل مانعرفه عن ورقة الاصلاح يتلخص في الخطوط العريضة التي تحدث بها الجعفري اثناء المؤتمر الذي اعلن فيه عن جاهزية ورقة الاصلاح".

ويعتقد جهاد ان العائق امام اعلان ورقة الاصلاح من قبل التحالف الوطني هو موقف التيار الصدري الذي يرفض الاصلاحات بدون تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط. وينتظر الكردستاني كما يقول جهاد عودة رئيس الجمهورية جلال طالباني من رحلة العلاج في المانيا لعقد المؤتمر الوطني الذي اعلن عنه مؤخرا.

بالمقابل يفسر التحالف الوطني ورقة الاصلاح بطريقة اخرى عن ما تفسره الكتل السياسية، فيقول النائب عن دولة القانون المنضوية داخل التحالف الوطني حسين الاسدي ان الورقة مكتوبة من حيث النقاط المهمة والاساسية ولكنها تحتاج الى مشاركة جميع الكتل لكي تنضج وتصبح ورقة اصلاح نهائية يمكن حينها ان يتم نشرها امام الملأ.

الاسدي قال في اتصال يوم امس مع "المدى " ان "ورقة الاصلاح شددت في نقاطها الاساسية المكتوبة على فصل السلطات الثلاث والعلاقة بين اقليم كردستان واربيل والمحافظات بالسلطة الاتحادية، فضلا عن حل مشكلة الوزارات الشاغرة، والمسائل المتعلقة مع الاقليم بما يخص قانون النفط والغاز وتدريب السوريين في معسكرات الاقليم،وقضية انتاج وتصدير النفط عبر المنافذ الحدودية ".

الاسدي ينفي ان تكون الورقة هي بشكلها النهائي مؤكدا ان " الورقة هي مجرد طروحات وينبغي على الجميع المشاركة في انضاجها وتحويلها الى ورقة اصلاح نهائية "، مضيفا " كما ننتظر عودة رئيس الجمهورية الى البلاد لعقد المؤتمر الوطني وما يتمخض عن المؤتمر سيكون ضمن ورقة الاصلاح ". الاسدي يؤكد بان الكتل السياسية تبحث عن التزامات من قبل دولة القانون تجاه المشاكل العالقة، وهو ما يرفضه دولة القانون والتحالف الوطني لانه وحسب كلام الاسدي ان " الازمات يشترك فيها الجميع ولايمكن حلها بشكل منفرد".

ويشدد الاسدي على ان الورقة بشكلها الحالي لايمكن ان تنشر لانها ليست نهائية، مفضلا انتظار عقد الاجتماع الوطني حينها سيتم نشرها على الاعلام.